

احد عشر / السياسات النقدية - أهدافها - أدواتها

للسياحة النقدية مفهومين ضيق وواسع فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق تشير إلى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية كالنمو و الاستخدام الكامل و بالمفهوم الكنزى تعنى السياسة النقدية مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال الأثر في سعر الفائدة في السوق النقدي . أما السياسة النقدية بالمعنى الواسع تشير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل الحكومة و البنك المركزي و الخزينة بهدف التأثير في مقدار و توفير الاستعمال النقد~~ك~~ و الائتمان و هكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة و حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص و الحكومة فما دام البنك المركزي يتحكم في النقود المصدرة فهذا يعطيه سلطة التحكم في حجم الائتمان المصرفي .

١- أهداف السياسة النقدية :

تهدف السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف التالية ؟

أ- استقرار سعر العملة : الهدف من مراقبة الائتمان

المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية و ذلك من خلال الحد من التوسيع المفرط في عرض النقد و أثره الضار على قيمة العملة الوطنية و بنفس الوقت يلزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطيات الدولية و عدم التوسيع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية .

ب- استقرار مستوى الأسعار : يرى البعض أن استقرار

الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إضرار جسيمة بفئة الدائنون و لصالح المدينين مما يؤدي إلى توزيع سئ للثروة بين الطرفين .

ت- تحسين ميزان المدفوعات : تلعب السياسة النقدية دوراً

مهما في تحسين ميزان المدفوعات و ذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد و هـ و انتياع

بالحفاظ

نظام صرف أجنبى مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات و الحد من الواردات فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزانية التجارية إذا نجح في زيادة صادرات البلد و خفض وارداته .

- ٢ - أدوات السياسة النقدية

تسعى السياسة ^{النقدية} دارة عرض النقد و الائتمان المصرفي باعتماد على نوعين من الوسائل الكمية (غير المباشرة) و الوسائل النوعية (المباشرة) و سنكتفي هنا بالطرق إلى الوسائل الكمية كونها الفاعلة أهداف السياسة النقدية .

أولاً/ أدوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة) :

تسعى السياسة النقدية من خلال أدواتها الكمية للتأثير في الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدة الاقتصادية و أهم الأدوات الكمية المستخدمة هي سعر إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة و نسبة الاحتياطي القانوني .

(أ) سعر إعادة الخصم :

تلغا البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم أوراقها عند ماتحتاج للسيولة التي تستخدمها في تقديم القروض للأفراد و رجال الأعمال و يستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم في التأثير على كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي و كلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعملاء ^{معاً} و تؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان و عرض النقد فإذا أراد البنك المركزي إن يتبع سياسة نقدية توسيعية فإنه يلجأ إلى تحقيق سعر إعادة الخصم فيزيد خصم الأوراق المالية من قبل البنوك التجارية و زيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها مما يخفض من تكلفة قروض البنوك التجارية المنوحة للأفراد و الشركات ويزيد من رغبة العملاء في الطلب المزيد من القروض فيتوسع منح الائتمان و يزيد عرض النقد و بالعكس إذا رغب البنك المركزي في

اتباع سياسة انكمashية تهدف إلى تقليص عرض النقد فانه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى زيادة تكلفة إقراض البنوك التجارية من البنك المركزي و تقليل اقتراض البنوك التجارية من البنوك المركزية و تقليص حجم الاحتياطات النقدية فترتفع تكلفة قروضها المقدمة لعملائها ^{يُحجم} هؤلاء عن توسيع الطلب على القروض و يقل حجم الائتمان المصرفي و عرض النقد .

ب) عمليات السوق المفتوحة :

وتعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي بائعًا و مشترياً للأوراق المالية الحكومية و الخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية للتأثير في قدراتها على خلق الائتمان بشكل يتناسب مع النشاط الاقتصادي فإذا أوجد البنك المركزي انه هنالك سيولة كبيرة و ضغوط تصخمية عالية يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد و البنوك و الشركات بهدف تقليل احتياطيات البنوك التجارية و تقيد مقدرتها على منح الائتمان المصرفي و تقليل حجم الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد و بالعكس إذا لاحظ البنك المركزي إن البلد يعيش في حالة انكمash فانه يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة فيؤدي إلى ضخ سيولة إلى الاقتصاد الوطني مما يرفع من احتياطيات البنوك التجارية و يزيد من قدرتها في ~~فتح~~ الائتمان المصرفي فيزيد الإنفاق الكلي و عرض النقد ولكي تنجح عمليات السوق المفتوحة يجب إن تتوفر الشروط التالية

-إن احتياطات البنوك التجارية و كمية التداول يجب إن تتغير وفقاً

لعمليات السوق المفتوحة

-إن تستجيب البنوك التجارية للزيادة و الانخفاض الاحتياطات النقدية و تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية

-توفر سوق سندات حكومية كبيرة و متطرفة و منظمة كي يستطيع

البنك المركزي إن يؤثر في السوق عن طريق السوق المفتوحة

-يجب إن يمتلك البنك المركزي إمكانية واسعة لبيع وشراء السندات

و استعداده في تحمل الخسارة

ج) التغير في الاحتياطات القانونية

إن نسبة الاحتياطات القانونية تعنى احتفاظ البنك المركزي بنسبة من الودائع المودعة لدى البنوك التجارية بحيث لا يستطيع البنك التجارية إن تسحب من هذه الودائع القدر الانخفاض في ودائع العملاء ولذلك يقوم البنك المركزي برفع أو خفض هذه النسبة للتاثير في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و مقدرتها على منح القروض فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسيعية فإنه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني بحيث تستطيع البنوك التجارية استخدام جزء منهم من ودائعها في منح القروض و زيادة عرض النقد و بالعكس إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة انكمashية فإنه يرفع معدل الاحتياط القانوني (الإلزامي) مما يقلل من احتياطات البنوك المعدة للإقراض و يخفض من مقدرتها في التوسع بمنح الائتمان و خفض عرض النقد.